العلاقات العربية – التركية
في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة

أ.م.د. احمد جاسم ابراهيم الشمري
جامعة بابل / مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية

البريد الإلكتروني Email : Dr.Ahmed@uobabylon.edu.iq
Alshamaryahmed545@gmail.com

الكلمات المفتاحية: العلاقات ،السياسة التركية، المنطقة العربية، المتغيرات، الاقليمية.

كيفية اقتباس البحث

الشمري ، احمد جاسم ابراهيم، العلاقات العربية – التركية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية،٢٠٢١،المجلد:١١ ،العدد:٢ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Arab - Turkish relations
In light of contemporary regional and international changes

Dr. Ahmed Jassim Ibrahim Al Shammari
University Of Babylon / Babylon Center for Civil and Historical Studies

Keywords : relations, Turkish politics, Arab region, variables, regional.

How To Cite This Article
Al Shammari, Ahmed Jassim Ibrahim, Arab - Turkish relations In light of contemporary regional and international changes, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, Year :2021,Volume:11,Issue 2.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

There is no doubt that the research on the subject of contemporary Arab-Turkish relations under the new circumstances of Arab, regional and international change is of particular importance, especially since these relations represent two strategic regions of the world. They represent the important aspect of what is called the term in the Middle East and in a regional and international environment. Have been almost permanent in both internal politics and international relations since the end of the cold war in the bipolar international order and the transition to unipolar US-led policy since the late 1980s and early 1990s From the last century until today .. Therefore, our research here seeks to know the reasons and the political and economic reasons and the military forces of the main actors in the region, and the supporting forces behind the policy, by **studying** the conditions and historical relations between Arabs and Turks, and try to know the constants and variables of foreign policy And the real balance on the ground. We are also trying to find out whether the new Turkish policy under the conditions of the new Arab change or what is called the (W) Arab Spring), based on national interests or based on the

interests and other international agenda required to implement ... Why and how ??. These and other questions we try to discuss and answer them through research.

الملخص

لا شك في أن البحث في موضوع العلاقات العربية – التركية المعاصرة في ظل ظروف التغير العربي والإقليمي والدولي الجديدة، له أهمية خاصة لاسيما وان هذه العلاقات تمثل منطقتين إستراتيجيتين من العالم، وهما يمثلا الجانب المهم فيما يطلق عليه اصطلاحا بمنطقة الشرق الأوسط وفي بيئة إقليمية ودولية يعاد تشكلها بصورة شبه دائمة، سواء على صعيد السياسات الداخلية أو العلاقات الدولية، منذ انتهاء الحرب الباردة في النظام الدولي الثنائي القطبية والانتقال إلى مرحلة السياسة الأحادية القطبية التي تقودها الولايات المتحدة الأميركية منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي وحتى اليوم.. ولذلك فان بحثنا هنا يحاول معرفة الأسباب والدوافع السياسية والاقتصادية والعسكرية للقوى الرئيسة الفاعلة في المنطقة، والقوى الداعمة لها التي تكمن خلف تلك السياسة، من خلال دراسة الظروف والعلاقات التاريخية بين العرب والأتراك، ومحاولة معرفة ثوابت ومتغيرات السياسة الخارجية التركية في المرحلة السابقة والحالية حيال المنطقة العربية، إن كانت هنالك ثوابت واضحة يمكن الاستدلال عليها، ورصيدها الحقيقي على ارض الواقع.. كما إننا نحاول معرفة فيما إذا كانت السياسة التركية الجديدة في ظل ظروف التغير العربي الجديدة أو ما سمي بـ (ثورات الربيع العربي)، تقوم على أساس مصالح وطنية أم انها تنطلق من مصالح وأجندة دولية أخرى مطلوب تنفيذها.. لماذا وكيف ؟؟. هذه الأسئلة وغيرها نحاول مناقشتها والإجابة عليها من خلال البحث.

المقدمة

تحتل تركيا موقعا استراتيجيا مهماً في منطقة الشرق الاوسط إذ كانت وما تزال تمثل حلقة الاتصال ودولة رابطة بين قارات العالم الثلاث مما اعطاها اهمية استراتيجية بالغة على المستويين الاقليمي والدولي، لاسيما بعد أن اصبحت منطقة الشرق الأوسط من اكثر المناطق الستراتيجية المهمة في العالم بسبب امتلاكها الثروات النفطية واحتياطي عالمي هائل، فضلا عن ذلك امتلاكها للممر البحري العالمي الملاحي الوحيد الذي يربط البحر الاسود بالمتوسط، ومجاورتها للاتحاد السوفيتي . حاولت تركيا ترتيب أوضاعها الداخلية بعد اعلان الجمهورية والغاء الخلافة وبدأت بمرحلة الانفتاح على دول جوارها الاقليمي فدخلت في الكثير من التحالفات والمشاريع والاستراتيجيات الغربية كحليف استراتيجي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، واستفادت من المساعدات الاقتصادية الكبيرة التي قدمتها الولايات المتحدة في ظل مشروعي

ترومان ومارشال، واعترفت بالكيان الاسرائيلي وكانت تركيا احدى اولى الدول الاسلامية التي اعترفت بإسرائيل وأقامت معها علاقات دبلوماسية واقتصادية وتجارية بالدرجة الرئيسية ثم وثقت ارتباطها بالغرب، ولاسيما بعد دخولها حلف شمال الأطلسي دوراً مهماً في اقامة احلاف سياسية وعسكرية غربية في منطقة الشرق الأوسط، بهدف الحفاظ على مصالح الدول الغربية الحيوية واحتواء حركة التحرر القومي العربي الممثلة بشكل اساسي في القيادة الناصرية، ثم دخلت كطرف اساس في ميثاق بغداد ومشروع قيادة الشرق الأوسط، ولم تنظر لمنطقة المشرق العربي إلاَّ في اطار اهميتها للاستراتيجية الغربية ويوصفها احد اعمدة تلك الاستراتيجية القائمة على احتواء الاتحاد السوفيتي ومنع امتداد النفوذ الشيوعي إلى المنطقة.

ويمكن القول أن سياسات تركيا تجاه البلدان العربية لاسيما المشرقية منها تاثرت بمحددات وثوابت ومتغيرات وخيارات افرزتها الاوضاع الداخلية فيها من جهة وطبيعة التطورات الاقليمية والدولية، من جهة ثانية ، ومع ذلك يمكن اجمال تلك المحددات بالامور الاتية :

أولاً: التراث التركي الذي خلفه الحكم العثماني وانتقال المنطقة العربية من هذا الحكم بعد انهياره إلى الهيمنة الغربية.

ثانياً: اصبحت العلاقات العربية – التركية بين المد والجزر بصورة عامة طوال مدة الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والاشتراكي، وانحياز تركيا إلى المعسكر الغربي والى تطبيق مشاريع اقليمية وسياسية وامنية في المنطقة العربية، وهو ما اساء في ظروف الحرب الباردة إلى الاوضاع والتطورات العربية لاسيما ما يتعلق منها بالصراع العربي الاسرائيلي، ومبدأ عدم الانحياز والمد القومي العربي والقضية الفلسطينية.

ثالثاً: مشكلات الجوار، الحدود المشتركة والأنهار المشتركة وشؤون الأقليات وأوضاعها المحلية، ولم تغّلب تركيا في معالجتها هذه المشكلات مبدأ حسن الجوار ومراعاة مصالح الاطراف الأخرى وحقوقها كما هو الحال في مسألة مياه نهري دجلة والفرات.

مما لا شك تعد مرحلة السبعينيات من القرن الماضي مرحلة استقلالية نسبية في القرار السياسي الخارجي التركي سعت خلالها تركيا لتطوير علاقاتها بصورة واسعة مع العديد من دول المشرق العربي لاسيما في مجال الطاقة، إلاَّ أن علاقاتها مع اسرائيل وقفت عائقاً امام تطوير علاقات مستقرة مع دول المشرق العربي لاسيما مصر، بالرغم من حرصها على انتهاج سياسة متوازنة مع كل من اسرائيل ودول المشرق العربي من خلال تأييدها للعديد من القرارات التي تصب في صالح القضية الفلسطينية والعرب مما اظهر بدء عودة تركيا إلى محيطها الشرق إسلامي لاسيما مع تأكيدات القادة الأتراك على ضرورة العودة إلى المحيط الإسلامي وتطوير

علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية وإقامة علاقات اقتصادية ودبلوماسية مع العديد من الدول العربية.

الدور التركي الجديد في المنطقة لاسيما المنطقة العربية، بأبعاده المتعددة، الفاعل أحيانا والمتحمس أحيانا أخرى، أثار الجدل حول طبيعته وحقيقة الدوافع المحركة له،بما تؤكد تحول السياسة الخارجية التركية نحو الشرق في إطار المساعي الجديدة لاستعادة الخصوصية الحضارية الإسلامية تحت قيادة حزب العدالة والتنمية الإسلامي، فيما يرى آخرون، أن هنالك مؤشرات أخرى تؤكد استمرار التوجه الغربي لتركيا، ومحاولاتها الحثيثة الانظمام للاتحاد الأوروبي..في المقابل يزايد الخطاب التركي الرسمي في الحكومة الحالية، من الزعم بالتزام رؤية جديدة متعددة الأبعاد، ترى وجودا تركيا متكاملا لا يتعارض بين الهويات والتوجهات المتعددة للسياسة التركية؟ ، وتزامن ذلك في ظل التغيرات العربية والإقليمية والدولية الجديدة، الحاصلة أو المحتملة. ولعل ذلك كله يدعونا إلى معرفة حقيقة الدور التركي الجديد، والى أي مدى يسعى قادته الجدد ؟؟.

المبحث الاول

أولا: مسار العلاقات العربية – التركية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى ثمانينيات القرن الماضي:

هنالك مجموعة من الحقائق التي تفرضها طبيعة العلاقات الإقليمية وظروف المنطقة والسياسة الدولية من جهة، والحقائق المتصلة بالجغرافية والتاريخ من جهة ثانية، إذ أن موقع تركيا الجغرافي وجوارها الإقليمي مع العراق وسوريا في آسيا، أو إطلالتها البحرية على البحر المتوسط أمام مناطق عربية واسعة جعلها على احتكاك مباشر مع العرب، وبحكم إمكاناتها الاقتصادية وقوتها العسكرية في بعض مراحل التاريخ، ولاسيما في العصور الإسلامية المتأخرة أو الحديثة، استطاعت تركيا أن تفرض وجودها وتأثيرها المباشر على المنطقة ككل، عربية كانت أم غير عربية، وبخاصة خلال عهود السيطرة العثمانية وسلطتها في المنطقة الذي بدأ منذ أوائل القرن السادس عشر على يد السلطان العثماني سليم الأول (١٥١٢– ١٥٢٠)، والتي استمرت قرابة أربعة قرون حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى (١٩١٤– ١٩١٨).. وعلى الرغم من مطالبات أحرار العرب وبخاصة أصحاب النزعة القومية خلال العهد العثماني المتأخر قبل وبعد الانقلاب العثماني على السلطان عبد الحميد الثاني في ٢٣ يوليو/ تموز ١٩٠٨، والتي شارك فيها العرب إلى جانب الأتراك بالإصلاح الداخلي ومنح الولايات العربية الاستقلال الذاتي ضمن الدولة العثمانية، إلا إنهم لم يرفعوا لواء الانفصال عن العثمانيين، إلا بعد اضطهادهم بشدة من

أصدقاء الأمس من الانقلابين، ومع ذلك، فان العرب لم يرفعوا لواء الانفصال عن العثمانيين، إلا بعد اضطهادهم بشدة من قبل أصدقاء الأمس من الانقلابين وممارسة سياسةالتعصب القومي ضدهم (سياسة التتريك) [١] ، قبل العاشر من حزيران ١٩١٦ [٢]. ومع انتهاء الحرب العالمية الأولى انحسرت حدود الدولة العثمانية لتبدأ فلول جيشها المتبقي بقيادة الضابط القومي التركيمصطفى كمال أتاتورك [٣]، حربا وطنية تحريرية انتهت إلى إعلان استقلال تركيا وولادة نظام جمهوري جديد على أنقاض الإمبراطورية العثمانية السابقة في ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٣، وانصبت جهود أتاتورك، في تلك المرحلة على تخليص تركيا من المخاطر الخارجية المكتشفة لها والتأكيد على حدود معينة، حتى تكللت جهوده بالنجاح من خلال اعتراف القوى الغربية بالجمهورية التركية بحدودها الحالية وعاصمتها أنقرة [٤].

وبموجب سياسات المرحلة الكمالية خلال السنوات ١٩٢٣–١٩٣٨، أضحت الجمهورية التركية الحديثة كيانا سياسيا مختلف عن الدولة العثمانية، بعد أن ألغي نظام الخلافة العثمانية، وفصل الدين عن الدولة، كما تم استبدال التقويم الهجري بالتقويم الميلادي واستبدال الحروف العربية بالحروف اللاتينية في اللغة التركية [٥]، مما مثل عملية انسلاخ كلي عن الإسلام ورموزه، يقابل ذلك محاولات مماثلة للتحديث والاندماج بالعالم الغربي، فما أن فرغ أتاتورك من تسوية شؤون البلاد الداخلية تنفيذا للشعار الذي رفعه (السلام في الداخل– السلام في الخارج) حتى بدأ بمحاولات جادة للتقرب من العناصر الأوربية بهدف اجتذاب أكبر عدد من الدول الأوربية إلى جانب تركيا، وأبعاد تركيا عن طابعها الشرقي ودمجها بالمديّنة الغربية، ومحاولة انفصام عَرى الروابط العربية – التركية التاريخية السابقة، ولم يعد لتركيا الكمالية خلال السنوات ١٩٢٣–١٩٣٨ أي دور في تاريخ المنطقة العربية، كما لم تشهد العلاقات العربية التركية تعاونا سياسيا أو ثقافيا أو اقتصاديا على نطاق واسع، بل ولم تعرف تركيا أية علاقات دبلوماسية مع الدول العربية خلال تلك المدة إلا مع دولتي مصر والعراق[٦] ، لعوامل عدة أبرزها:

١.زوال رابطتين جمعتا العرب والأتراك لمدة طويلة هما الدولة ونظام الحكم، إذ انقطعت الرابطة الأولى مع نهاية الحرب العالمية الأولى بعد هزيمة وتفكك الدولة العثمانية، واختفاء الرابطة الثانية بإلغاء نظام الخلافة في ٣ آذار ١٩٢٤ من جانب حكومة أنقرة[٧].

٢.انشغال كل من العرب والأتراك خلال تلك المدة بمشكلاتهم الخاصة التي أسفرت عنها الحرب العالمية الأولى[٨].

٣.اختلاف توجهات الطرفين، ففي تركية سيطر تيار الأتاتوركية الاستقلالي المتجه نحو الحضارة الأوربية، في مقابل تيار استقلالي قومي ذو توجه عربي – إسلامي [٩].

٤.لم تمتلك المنطقة العربية في تلك المرحلة مغريات تدفع تركية للتقرب منها، فتجارة تركية مع دول المنطقة كانت محدودة وإستراتيجيتها التنموية كانت تهدف إلى الاعتماد الذاتي بدلا من الاعتماد المتبادل، قبل الإنتاج الواسع للنفط، لم تكن المنطقة العربية تنتج شيئا مهما تحتاجه تركية [١٠].

٥.التباس العلاقة بين العرب والأتراك خلال الحرب العالمية الأولى ثم ظهور مشكلتي الموصل والاسكندرونة فضلا عن ردود الفعل السلبية على إلغاء الخلافة [١١]، إذ نظر الأتراك إلى محاولة العرب بالاستقلال عن الإمبراطورية العثمانية كعمل خياني كبير[١٢]، بينما حمل العرب الأتراك العثمانيين مسؤولية تخلفهم الحضاري قياسا بالمناطق العثمانية الأخرى [١٣].

استمرت السياسة التركية تجاه المنطقة العربية كذلك حتى نهاية الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، إذ ازداد اهتمامها بالمنطقة مجددا بدرجة كبيرة اثر تداخل السياسات الدولية في المنطقة وتوجه الولايات المتحدة نحو المنطقة آنذاك [١٤]، وقد تبلور ذلك من خلال اشتراك تركيا مع بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة في مشروع قيادة الشرق الأوسط سنة ١٩٥١ الذي لم يدخل إلى حيز التنفيذ نتيجة لرفض معظم البلدان العربية له [١٥].

ارتبطت السياسة التركية تجاه المنطقة العربية في تلك المرحلة بموضوع الصراع العربي-الإسرائيلي، إذ تراوحت مواقف تركيا من القضية الفلسطينية، بين الوقوف إلى جانب العرب في الأمم المتحدة ضد قرار تقسيم فلسطين سنة ١٩٤٧ إلى جانب اعترافها الكامل بإسرائيل سنة ١٩٥٠ ولذلك عدها العرب في عداد الدول الغربية المعادية [١٦]. وعندما وصلت حكومة عدنان مندريس إلى السلطة في تركيا ١٩٥٠-١٩٦٠ خطت خطوات أولية للتقرب من العرب، إلا أن خطواتها تلك اصطدمت بعقبتين أساسيتين هما علاقة تركيا بإسرائيل وخضوع تركيا لمخططات الغرب في الشرق الأوسط، فمنذ انضمامها إلى حلف شمال الأطلسي ١٩٥١ [١٧]، نشطت تركيا في بناء تحالف إقليمي شرق أوسطي موالي للغرب من خلال إقامة حلف بغداد سنة ١٩٥٥ ليواجه النظام الإقليمي العربي المستند إلى معاهدة الدفاع العربي المشترك لسنة ١٩٥٢ ليكون أداة تصدي للدول ذات التوجه القومي في مصر وسوريا آنذاك، والالتفاف على منابع النفط، فضلا عن الغاية الأساسية منه والمتمثلة في أحكام الطوق حول الاتحاد السوفيتي السابق ودول المنظومة الاشتراكية، كما شهدت تلك المرحلة أيضا حشد تركيا لقواتها على الحدود السورية للضغط على سوريا التي كانت تنادي بالوحدة مع مصر، كذلك وقفت ضد الثورة الجزائرية سنة ١٩٥٨، حين عرضت قضيتها في الأمم المتحدة وكانت قد عارضت قبل ذلك تأميم مصر لقناة

السويس سنة ١٩٥٦، وسمحت للولايات المتحدة باستخدام قاعدة انجرليك التركية لنقل قواتها إلى لبنان سنة ١٩٥٨ [١٨].

كان من نتيجة تراكم تلك المواقف، أن وقفت معظم الدول العربية بالمقابل إلى جانب سياسة الرئيس القبرصي الأسقف مكاريوس[١٩] أثناء حوادث قبرص الدامية في السنوات (١٩٦٢– ١٩٦٣) وقد تزامن الموقف العربي من القضية القبرصية مع تخلي الولايات المتحدة والغرب عن تركيا، مما دعا القادة الأتراك إلى إعادة النظر في سياستهم الخارجية مع الدول العربية وهذا ما اتضح من خلال مواقفهم من القضايا العربية في حرب حزيران سنة ١٩٦٧، فقد مثلت تلك الحرب اختبارا للتوجهات التركية، إذ وقفت تركيا مع العرب في الأمم المتحدة وأيدَّت انسحاب (إسرائيل) من جميع الأراضي التي احتلتها بالحرب، كما وقفت موقفا وديا من العرب في حرب تشرين ١٩٧٣، وبالمقابل وقفت بعض الدول العربية إلى جانب تركيا بعد تدخلها عسكريا في قبرص سنة ١٩٧٤، كما تركت المساعدات المقدمة من السعودية وليبيا والعراق إلى القطاع التركي في قبرص أثرها في الرأي العام التركي، وعززت تركيا من توجهاتها تلك من خلال انضمامها إلى منظمة المؤتمر الإسلامي سنة ١٩٧٥ وأقامتها علاقات دبلوماسية مع الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وعمان ١٩٧٦–١٩٧٨، فضلا عن اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٧٩م [٢٠]، وانسحب الوضع نفسه على سياسة تركية تجاه المنطقة العربية في ثمانيات القرن الماضي، لرغبة تركيا في فتح أسواق جديدة لها بسبب الأزمة الاقتصادية التي مرت بها وبسبب المد الإسلامي داخل تركية [٢١].

لم تستمر السياسة التركية بمسارها هذا، إذ شهد منتصف الثمانينات من القرن الماضي العديد من المتغيرات التي دفعت تركية لإعادة صياغة سياستها على نحو يضعها في أطار المعسكر الغربي، كتراجع أسعار النفط، وضغط الجيش التركي على الأحزاب لتعزيز علاقة تركية بحلف شمال الأطلسي ووضعها في أطار الإستراتيجية الأمريكية[٢٢].

ثانيا– المتغيرات المؤسسة للسياسة التركية تجاه المنطقة العربية:

قامت السياسة التركية إزاء المنطقة العربية على عدد من المتغيرات التي أثرت سلبا أو إيجابا في علاقاتها مع الدول العربية في الوقت الحاضر، إذ قامت تلك المتغيرات بأداء دور مزدوج في تأسيس السياسة التركية إزاء المنطقة، فنراها تارة قد شكلت عامل دفع باتجاه تعزيز التعاون العربي التركي وتارة أخرى كانت عاملا مباشرا في إثارة الخلافات بينهما، وفقا لما تقره الظروف الدولية والإقليمية المحيطة بتلك العلاقات.

حين نستعرض المتغيرات المؤسسة للسياسة التركية إزاء المنطقة العربية، لا يمكننا نكران اثر المتغير الديني، فتاريخ الدولة العثمانية زاخر بالشواهد والمواقف التي تؤكد أهمية هذا المتغير الهام، ولكن بعد انهيار الدولة العثمانية، وعلى الرغم من حدة التيار العلماني الذي استندت إليه السياسة الكمالية أو السياسات الأخرى المؤيدة لها والتي رسخت وتوسعت جذورها طوال المراحل السابقة، اضطرت بعض الحكومات التركية اللاحقة إلى إعادة النظر في التعامل شيئا فشيئا مع التيار الديني الشعبي، وجدت تركيا إن من مصلحتها المشاركة والتفاعل مع العالم العربي والإسلامي من خلال أن الانضمام إلى منظمة المؤتمر الإسلامي[٢٣]. خاصة وان الاتجاه السياسي الإسلامي في تركيا صار له وجود فاعل ومؤثر في النظام الانتخابي التركي، كون الأحزاب السياسية صارت تعتمد اعتمادا كبيرا في كسب أصوات الناخبين من ذو الاتجاهات الإسلامية، بحيث لوحظ أن أحزابا علمانية كبيرة اختلفت مواقفها عن برامجها السياسية، وبدأت تلك الأحزاب بتقديم تفسير جديد لمفهوم العلمانية، يعد مغايرا ومتناقضا مع دساتير (١٩٢٤-١٩٦١، ١٩٨٢)، والقوانين التركية الأخرى[٢٤]، لاسيما وان المجتمع التركي مجتمعا متجانسا مذهبيا (أغلبية سنية) مما ساهم في عدم تشظي الاتجاهات الإسلامية، وساعد على احتفاظ الشعب التركي بطابع إسلامي على الرغم من انقضاء مدة زمنية طويلة على تبني الاتجاه العلماني في سياسة الدولة التركية منذ سنة ١٩٢٨ [٢٥].

يُعَّد المتغير الجغرافي متغيرا مهما آخر يؤدي دوره في تأسيس السياسة التركية إزاء العرب، إذ تُعَّد تركية من أكثر نماذج الدول التي تعكس سياستها الخارجية تأثرا بموقعها الجغرافي، هذا الموقع الذي شكل جسرا يربط بين أوروبا وآسيا ويغطي ضفتي البسفور والدردنيل اللذين يمتازان بأهميتهما الستراتيجية مما جعل تركيا دولة أوروبية وآسيوية، بلقانية وقوقازية وشرق أوسطية، في الوقت نفسه، وتنتمي إلى مجموعة دول البحر الأسود ومجموعة دول البحر المتوسط كما أنها إحدى دول العالم التركي الجديد وإحدى دول العالم الإسلامي أيضا[٢٦]، ويمنحها موقعها الجغرافي دورا إقليميا مميزا بوصفها الجسر الذي يربط بين الغرب والعالم الإسلامي ولاسيما مع المشرق العربي، إذ سعت تركيا من خلال موقعها الجيوبولوتيكي هذا إلى ربط دول المنطقة العربية بالمصالح الغربية وبالسياسة الأمنية لحلف الشمال الأطلسي، وتدعيم المصالح الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في المنطقة العربية [٢٧].

أما من جانب المتغير الاقتصادي، فقد كان دوره قبل السبعينيات من القرن الماضي محدود الأثر نسبيا مع دول المنطقة، وعدت ميادين قليلة في السياسة الاقتصادية مجدية للطرفين، إذ كان اهتمام تركيا بالأمن في المنطقة هو القوة الدافعة لسياستها المتشددة بالنسبة

للمنقطة العربية، إلا إن الهوة النفطية الكبيرة ١٩٧٣ كان لها الأثر العميق لإعادة نظر تركيا في إستراتيجيتها الاقتصادية والاستفادة من الفرص الجديدة المتاحة أمامها في المنطقة بفضل ارتفاع القوة الشرائية لدى الدول العربية النفطية [٢٨]، وشهد النصف الأول من ثمانينيات القرن الماضي ذروة التفاؤل الاقتصادي بين تركية والدول العربية النفطية، إذ ارتفعت صادرات تركيا للعراق مثلا من مليون دولار سنة ١٩٨١ إلى ١٤٥١.١ مليون دولار سنة ١٩٨٨، ومن ١٨٧.٤ مليون دولار بالنسبة للسعودية إلى ٤٧٧.٦ مليون دولار سنة ١٩٨٨، إذ شكل هذان البلدان المرتبة الأولى في سلم الصادرات التركية خلال ثمانينات القرن الماضي، فقد بلغ مجموع الصادرات التركية للعراق في الحقبة الواقعة بين ١٩٨١– ١٩٨٨ حوالي ٦٣٣٥.٥ مليون دولار وحوالي ٢٩٦١.٧ مليون دولار إلى السعودية.

في حين واردات تركيا من الدول العربية خلال المدة نفسها، فكان للعراق وليبيا والسعودية على التوالي الحصة الأكبر، إذ بلغ مجموع واردات تركيا من العراق وحده ٩١٠١.٠ مليون دولار تتبعها ليبيا ٤٤٤٨.٦ مليون دولار، ثم السعودية ٢٠٧٢.٤ مليون دولار [٢٩]، علما أن اغلب الصادرات العربية كانت الحصة الأكبر فيها للنفط . وبالمقابل كان هناك العديد من المتغيرات التي أسهمت في وضع العقبات والعراقيل أمام تطور العلاقات العربية – التركية وكانت نابعة من الأسس التي قامت عليها السياسة التركية تجاه المنطقة العربية ككل، سنكتفي بذكر أبرزها هنا دون الدخول في تفاصيلها.

١–تركيا أداة للدفاع عن المصالح الغربية في المنطقة (تركية والأحلاف الغربية).
٢–مشكلاتها الحدودية مع الدول العربية.
٣–اعتراف تركيا بإسرائيل.
٤–مشكلة المياه.
٥–مشكلة الأقليات.

ثالثا– سياسة تركيا إزاء المنطقة العربية خلال وبعد حرب الخليج الثانية:

شهدت أواخر الثمانينيات وبداية تسعينيات القرن الماضي، تغيرات سياسية وعسكرية دولية وإقليمية عاصفة أودت بالكومنترن الدولي (الأممية الشيوعية) [٣٠]وانحسار النفوذ السوفيتي، ثم تفكك كيان الاتحاد السوفيتي السابق وتحسين العلاقات بين الشرق والغرب وانهيار الكتلة الشرقية (حلف وارشو)، مما زاد من مخاوف تركية من أن يؤدي ذلك إلى تحجيم دورها واندثار أهميتها في حلف شمال الأطلسي وبالتالي بقائها رهينة المأزق الجغرافي[٣١]، مما دفعها للبحث عن دور جديد يتناسب ومعطيات البيئة الدولية الجديدة، وانبرت مؤسسات الأمن والدفاع التركي

إلى إعادة تقيم الوضع الجديد وتوصلت إلى أن تركية تواجه خطرا يهدد سلامتها الإقليمية من الجنوب، اقل من قوة الاتحاد السوفيتي لكنه أوسع انتشارا ، ويتمثل في كل من العراق وسوريا [٣٢].

بناء على تلك المتغيرات والحقائق الدولية الجديدة، ارتكزت السياسة الخارجية التركية في إحدى ثوابتها بالنسبة لدول الجوار العربي على أهمية التفريق بين هذه الدول مما يقود إلى تسهيل التعامل التركي المنفرد معها، وعدّت أية أرضية للبناء المشترك بين العراق وسوريا وعلى جميع المستويات إنما هو برأي الأتراك، تعبير عن خطر مؤجل الاحتمال، يقتضي التعامل معه بالوسائل الحيوية المناسبة [٣٣]. ولذلك هناك من يرى، إن الوضع السياسي والأمني الجديد، هو الذي حدا بتركيا للوقوف إلى جانب الولايات المتحدة والائتلاف الدولي المعادي للعراق خلال أزمة الخليج الثانية سنة ١٩٩٠، وأبرزت المساعدات الإستراتيجية التركية لدول الائتلاف الدولي ضد العراق أهميتها الجيوبولوتيكية لكي تتحول تركيا في القيام بدور شرطي محتمل لحماية المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط[٣٤]، بعد أن عدها الغرب لأن تكون قلعة ضد ما سمي (بالأصولية الإسلامية).

تأسيسا على ماتقدم ، يمكن القول أن الموقف التركي أثناء حرب الخليج ١٩٩١ جاء منطلقاً من حسابات الربح والخسارة (المساومة) الذي يحقق لتركيا مكاسب في الأراضي العراقية التي طالما أعتبرتها أرثاً عن الإمبراطورية العثمانية السابقة ،وجاء الموقف التركي على لسان المتحدث لشؤون الخارجية (أن تركيا ستقوم بتنفيذ كل القرارات التي أتخذتها الأمم المتحدة). علماً أن تركيا خسرت نتيجة موقفها هذا عائدات مالية تصل الى حوالي ٧مليار دولار سنوياً [٣٥] ،إذ شكل العراق في علاقاته التجارية مع تركيا ثاني أكبر شريك بعد المانيا عام ١٩٨٩.ولقد شرعت تركيا بتحشيد قطعاتها العسكرية وجعلت أرضيها منطلقاً لطائرات التحالف الدولي لضرب العراق ،والأكثر من ذلك فقد ظهرت في بدء العمليات العسكرية على العراق عام ١٩٩١ ومابعدها إطماع تركيا الأقليمية بالموصل –كركوك بأنها مازالت قائمة بالرغم من قبولها بقرار عصبة الأمم عام ١٩٢٤ ،وبابقاء هذه المنطقة ضمن حدود الدولة العراقية ،وذلك تبين على أثر تصريح الرئيس التركي آنذاك تورغوتاوزال إثارته قضية الموصل التي أعتبرها موضوع خلاف بين بريطانيا وتركيا والعراق ، بالأضافة الى إثارته موضوع ملكية الأبار في شمال العراق[٣٦] .

ولعل أبرز مؤشر في هذا الأتجاه دعوة الرئيس التركي سليمان ديميريل لأعتبار منطقة الموصل ماتزال (ملكاً لتركيا)وأن الضرورة الأمنية تقضي إعادة ترسيم الحدود مع العراق بحجة

منع تسلل مقاتلي حزب العمال الكردستاني pkk، وقال ديميريل "أن إقليم الموصل لم يترك للعراق بموجب معاهدة لوزان ،وإضاف لقد بلغنا الأمريكيين بموقفنا لكن هذا المشروع لم يقر على الصعيد السياسي "[٣٧]. ونتيجة لتلك التصريحات فقد حرصت الحكومة العراقية أنذاك (بأنه العراق سيعرض لجميع الوسائل لتغيير حدوده مع تركيا ويحذر من القيام بأي خطوة منفردة من شأنها المساس بالحدود بينهما ،كذلك أستدعت وزارة الخارجية العراقية القائم بالأعمال التركي في بغداد وطلبت منه رسمياً إيضاحاً لهذه التصريحات ،فأكد القائم بالأعمال التركي أن مسألة حدود بلاده المشتركة مع العراق لا يمكن أن تتم سوى عبر التشاور بين البلدين ، والرغم التوضيح الذي قدمه الدبلوماسي التركي ،فإن زعماء تركيا يؤكدون (أن إقليم الموصل لايزال ضمن الخارطة السياسية لتركيا وفقاً لحدود الميثاق الوطني التركي الذي صدر في أيار ١٩١٩).(٤)وطالب سليمان ديميريل مرة ثانية بالموصل في ٣أيار ١٩٩٥،عندما صرح قائلاً (بضرورة إعادة ترسيم الحدود بين العراق وتركيا لاسترداد ولاية الموصل التي كانت أضطرت للتنازل عنها لصالح العراق اذ تنتهي حدود تركيا عند نهاية نفط الموصل –كركوك، وبذلك تتضح أطماع تركيا بولاية الموصل قائمة وتحاول استغلال أية فرصة لتنفيذ أهدافها التوسعية[٣٨]. ومن ناحية أخرى فقد أبرزت مواقف تركيا الأكثر خطوة وهي التي عبر عنها تورغوتأوزال رئيس الوزراء التركي آنذاك عام ١٩٩١ ،حتى عرض تورغوتأوزال دوراً أخر لبلاده للتشجيع على تقسيم العراق ماعرف (بخريطة أزوال للعراق) ،والتي تقوم هذه الخطة على تقسم العراق الى ثلاثة أجراء على أساس عرقي وثم جمعها في (كونفدرالية)،عرابية وكردية وتركمانية ملحقة بتركيا بضمانات أقليمية ،ويبدو أن تورغوت أوزال هنا يتفق تماماً مع المخطط البريطاني لاقتسام نفط الشمال في ضوء إعادة رسم الخارطة السياسة للمنطقة التي تقوم على أساس التفتيت ،ومن الملاحظ أن أي نفي لهذه الخريطة لم يصدر من قبل إي مصدر رسمي تركي[٣٩] . (٢)

من ناحية أخرى وفي أطار سياسة تركيا اتجاه العراق بعد حرب الخليج الثانية ،إذ شكلت عمليات تركيا عسكرية المتكررة في شمال العراق أستمراراً لتلك السياسة ،فبالرغم من التغيير في أشخاص صانعي السياسة التركية بعد وصول سليمان ديميريل أثر أنتخاباتعام ١٩٩١. وهذه العمليات تختلف جذرياً عن العمليات الثلاث العسكرية التركية التي قامت بتنفيذها بموافقة العراق بموجب أتفاق المطاردة الحثيثة المبرم عام ١٩٨٤[٤٠].

وضمن هذا التوجه قامت تركيا بعملية واسعة النطاق في شمال العراق لضرب مقاتلي حزب العمال الكردستاني PKK،المتمركزين هناك ،كذلك شنت تركيا في المدة من الأول من آذار ١٩٩٥، وحتى الاول من أيار ١٩٩٥ ،أوسع عملية تدخل في شمال العراق أطلقت عليها أسم

(عملية فولاذ) ،إذ توغل مايقرب من ٣٥ الف جندي تركي مع دباباتهم وتساندهم الطائرات داخل الأراضي العراقية بعمق ٤٠ كيلومتر ، لشن هجمات برية وجوية ضد ما وصف (بقواعد حزب العمال الكردستاني الموجودة في شمال العراق)[٤١].

لقد واصلت القوات التركية غزوها لمناطق الشمالية للعراق ،بالرغم من ردود الأفعال العراقية والعربية لمعارضة لهذه العملية ، وأستمراراً لتلك العمليات عادت القوات التركية الطائرات الحربية التركية لاختراق الأراضي العراقية،في ٦ايار ١٩٩٦بنفس الحجة ،كذلك في ١٣ ايار ١٩٩٧ ،بدأت القوات التركية بعملية غزو جديدة داخل الأراضي العراقية ،إذ أحتلت زاخو ووصل مايقرب ٣٥ الف جندي تركي الى مناطق عقرة والعمادية وأتروش ،ولقد حظيت هذه العملية بدعم ومساندة الولايات المتحدة الامريكية الأمريكية وسميت هذه العملية (بالمطرقة الكبرى) ،ولقد جاء ذلك على لسان متحدث بأسم وزارة الخارجية الأمريكية الذي قال "أن لتركيا الحق بشن عملية عسكرية ،مؤكداً أن أنقرة وعدت واشنطن أن هذه العملية ستكون محدودة من حيث حجمها ومدتها"[٤٢].

إن تطورات ما بعد أزمة الخليج الثانية أخفقت في إزالة القلق التركي من التهديد العراقي فقد برزت إلى السطح من جديد مشكلة الأكراد، لذا فقد طلبت المساعدة من التحالف الغربي لمواجهة هذا التحدي وهكذا فرض حظر جوي على الطيران العراقي في المنطقة الشمالية التي قطنها الأكراد وتشكلت هيأة مراقبة متعددة الجنسيات شمالي عرض ٣٧ْ وعرفت تلك العملية باسم عملية (تقديم المعونة) [٤٣]، إلا أن الفراغ الأمني الذي نشا في شمال العراق هيئ أرضية صالحة لنشاط عمليات حزب العمال الكردي (PKK) فأصبحت تركيا أكثر تورطا في التطورات الجارية في شمالي العراق منذ ذلك الحين، إذ قامت بغزو الأراضي العراقية عدة مرات منذ سنة ١٩٩٥، كما قامت بإنشاء قوة متعددة الجنسيات للتدخل السريع تألفت منها ومن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وبلجيكا وإيطاليا وفرنسا لمنع العراق من شن حملات على الأكراد في شماله، ومع ذلك عارضت تركيا أي تقسيم لأراضي العراق وعدت عملياتها العسكرية موجهة ضد الإرهاب الكردي وليس إلى السلطة العراقية [٤٤].

منذ سنة ٢٠٠٠ ظهر تحسن ملحوظ في الموقف التركي تجاه العراق إذ بحثت تركيا في منتصف السنة إمكانية رفع تمثيلها الدبلوماسي مع بغداد إلى مستوى السفراء ، كما شاركت في الحملة الدولية الإقليمية في تشرين الأول ٢٠٠٠ لكسر الحظر الجوي المفروض على العراق، وتبادل مسؤولي البلدين الزيارات وإجراء مباحثات فنية بين الجانبين في الشهر نفسه حول إعادة تشغيل الأنبوب المزدوج لنقل نفط العراق عبر تركيا بطاقته القصوى التي كان عليها قبل أزمة

الخليج الثانية، إلا ان ذلك لا يعني بالتأكيد انتفاء عوامل الصراع في السياسة التركية تجاه العراق، إذ استمرت تركيا بدورها المزدوج (كقوة غازية وحامية ووسيطة) بين الأكراد العراقيين فضلا عن ثبات موقفها تجاه (إسرائيل) وتجاه مشكلة مياه نهري دجلة والفرات [٤٥]، وعلى الرغم من ذلك وقفت تركيا موقفا إيجابيا تجاه العراق حين رفضت الانضمام مجددا إلى التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة لاستخدام الأراضي التركية والقواعد الجوية الأمريكية أثناء الحرب في احتلال العراق سنة ٢٠٠٣.

المبحث الثاني

اولا: سياسة تركيا اتجاه سورية

أما بالنسبة لسياستها تجاه سوريا فقد تعرضت العلاقات التركية– السورية لتصعيد في الوقائع الصراعية بسبب المشكلة الكردية ورغم وجود معاهدة تعاون مشتركة موقعة بينهما سنة ١٩٨٧ فان تركيا هددت سوريا بنشوب نزاع مسلح معها إذا استمر نشاط حزب العمل الكردستاني سواء في سوريا أو لبنان.. حتى إن الرئيس التركي الأسبق (سليمان ديميريل) [٤٦] اتهم سوريا سنة ١٩٩٦ في واشنطن بأنها تدعم الإرهاب في كل من لبنان وإسرائيل، وعقب أزمة تشرين الأول ١٩٩٨[٤٧]، قامت سوريا بطرد الزعيم التركي الكردي عبد الله أوجلان من أراضيها فغادرها إلى ايطاليا ثم إلى كينيا [٤٨]. وبعد وعلى الرغم من التصعيد التركي ضد سوريا، إلا أنها كشفت عن رغبة تركية مزدوجة في أن تكون طرفا مباشرا في علمية التسوية في الشرق الأوسط، ولوجود مسار سوري– إسرائيلي فأن أنقرة أرادت إضافة مسار جديد إلى التسوية وهو المسار التركي– السوري، ولذلك شهدت العلاقات التركية – السورية تطورات إيجابية في المجالات الأمنية والاقتصادية والسياسية، من خلال اتفاق أضنة الأمني ١٩٩٨ والذي شكل تحولا نوعيا في العلاقات السورية التركية، وما أعقبه من تطورات لاحقة كانعقاد الاجتماع السادس للجنة التعاون الأمني في اسطنبول، وزيارة وزير الداخلية السوري لتركيا وإجراء مباحثات شاملة بين البلدين في دمشق ليبحث مجمل القضايا المشتركة بينهما واجتماع اللجنة الاقتصادية المشتركة في دمشق وتشغيل خط حديدي بين دمشق واسطنبول مرورا بحلب[٤٩]. وأعطت زيارة الرئيس التركي السابق أحمد نجدت سيزر[٥٠] لدمشق في يونيو/ حزيران 2000 دفعة قوية في اتجاه تغيير علاقة أنقرة بدمشق، وذلك اثناء حضور مراسيم تشييع جنازة الرئيس السوري السابق حافظ الاسد في حزيران ٢٠٠٠، قد عكست الرؤية التركية الجديدة اتجاه سوريا . لذا فقد كانت اول بوادر تحسين العلاقات يالزيارة التي قام بها عبد الحليم خدام نائب الرئيس السوري الى انقرة في مطلع تشرين الثاني ٢٠٠٠ وتعتبر اول زيارة بين البلدين منذ توتر العلاقات بينهما ،ولقد شهدت

العلاقات السورية –التركية منذ التوصل لاتفاق اضنة وحتى عام ٢٠٠٢ انفراجا، فقد إتفق خلالها الجانبان السوري والتركي على صياغة اتفاق (إعلان مبادئ) يساعد على توجيه العلاقات بينهما في المستقبل الأمنية والتجارية والاقتصادية والسياسية، والتي تمثلت بما يزيد على ١٢ زيارة لوفود ومسؤولين عسكريين واقتصاديين وإبرزها كانت زيارة عبدالحليم خدام التي اثمرت عن أتفاقيات تجارية واقتصادية وثقافية ومنها البروتوكول السياحي –ومذكرة ثقافية تفاهم تحدد خطوات تطوير التعاون في مجالات التجارة والتعليم والثقافة وتشغيل خط جديد دمشق استنابول وإلغاء الإزدواج الضريبي[٥١].

توج هذا التقارب في ١٩ حزيران ٢٠٠٢ اثر زيارة رئيس الاركان السوري انذاك العماد حسن تركماني الى تركيا وتوقيعه اتفاقاً للتعاون الامني والعسكري وتضمن تبادل معلومات التكنلوجيا والتدريب وامكانية إجراء مناورات عسكرية والتعاون في مجال الصناعات الدفاعية[٥٢].وإن هذا الاتفاق العسكري يمثل نقطة تحول إساسي في العلاقات بين البلدين، كونه دليلاً على رغبة الطرفين في الدفع في العلاقات الثنائية الى أقصاها .كما إن هذا الاتفاق يصب في مصلحة البلدين وليس مصلحة طرف اكبر من الآخر هذا من جانب، ولكن من جانب آخر فقد كان الطرف الاكثر تضرراً من هذا الاتفاق هو إسرائيل التي كانت تنظر دائماً الى تعاونها مع تركيا ولاسيما على الصعيد العسكري كورقة ضغط ضد سوريا ومحاولة حصرها بين طرفي كماشة ، وهذا الاتفاق يكسر احد فكي الكماشة ، لذا فقد مثل هذا الاتفاق انجاز السياسة السورية آنذاك [٥٣].

وعززتها زيارة الرئيس بشار الأسد الأولى إلى تركيا سنة2004، تطور أكثر مع فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التركية والمواقف السياسية التي اتخذها قادته في السياسة الخارجية كان له الدور الأكبر في تحول العلاقات السورية –التركية نحو التفاهم والتعاون، فوقعت اتفاقية إزالة الألغام من على جانبي الحدود لإقامة مشاريع إنمائية مشتركة، وبدأ عهد التقارب خصوصا وأن قادة حزب العدالة والتنمية رفضوا المشاركة في سياسة العزل والحصار التي حاول الرئيس الأميركي السابق جورج دبليو بوش فرضها على سوريا، إذ قام الساسة الأتراك بدور الوسيط بين سوريا ومختلف الحكومات الأوروبية، الأمر الذي أسهم في مساعدة النظام السوري على عبور تلك المرحلة الصعبة، ومن الجانب السوري، شيّد السوريون علاقات ثقة وتعاون معهم، حتى أصبحت تركيا راعية للمفاوضات السورية الإسرائيلية غير المباشرة[٥٤].

ومع ذلك، شهدت تلك العلاقات خلال المدة المذكورة أيضا، ثغرات في مجالات معينة كمشكلة المياه بين البلدين، فعلى الرغم من التحسن النسبي في العلاقات السورية – التركية، لم تشهد

السنوات الأخيرة الماضية أي بادرة لتغيير السياسة التركية الرافضة لتسوية هذه المشكلة وفق قواعد القانون الدولي، بل ان تركيا خفضت في آب – أيلول– ٢٠٠٠، كمية مياه الفرات المتدفقة إلى سوريا إلى اقل من الحد الأدنى المقرر بموجب اتفاق البلدين سنة ١٩٨٧ بدعوى نقص كمية المياه خلف السدود التركية، كما أن تركيا لم تهتم بالمطالب السورية والعراقية المتكررة خلال تلك السنة بالشروع بالمفاوضات الثلاثية لاقتسام المياه بشكل عادل ومنصف، وأشار وزيرها للطاقة والموارد الطبيعية إلى استعداد بلاده لبيع سوريا المياه في أطار (مشروع مانوغات)، فضلا عن تعقيد تركيا للمشكلة عبر إشراك إسرائيل وبريطانيا في تنفيذ سدود مشروع (الكاب) (Cap) على نهري الفرات ودجلة [٥٥].

كانت نقطة التحول الأولى تمثلت في التعاون الثنائي السوري – التركي من خلال اتفاق اظنه الأمني سنة ١٩٩٨، ولكن نقطة الانطلاق الحقيقية تمثلت في التعاون الاقتصادي حينما تم توقيع اتفاق التجارة الحرة بينهما سنة2004وتمّ الشروع بتطبيقه سنة2007،وفي السياق ذاته جاء اتفاق فتح الحدود بين البلدين من دون سمة دخول، فضلا عن عشرات الاتفاقيات الاقتصادية الأخرى التي سمحت بتدفق البضائع في الاتجاهين وإقامة مشاريع صناعية بنى تحتية وخدماتية مشتركة، وبعد أن حققت تركيا نجاحات اقتصادية هامة فيسوريا، ارادت أن تكون سوريابواباتها العربية إلى دول الخليج ومصر وسواها [٥٦].ولذلك حاولت تركيا جر الأردن إلى المحور التركي – الإسرائيلي من خلال دعوة وزير الدفاع الأمريكي للأردن للمشاركة في المناورات الثلاثية التركية – الإسرائيلية– الأمريكية بصفة مراقب، ولتوثيق التعاون الأمني والاستخباري مع تركيا وإسرائيل، كما جرت مباحثات تركية – أردنية بشأن شراء الأردن مياه نهر مانوغات التركي، كما زار الأردن الرئيس التركي السابق أحمد نجد تسيزر وبحث مع ملكه سبل تطوير العلاقات الثنائية والقضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك وتطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية[٥٧]. لاسيما فيما يخص الموقف التركي مما جرى في قطاع غزة خلال الحرب الإسرائيلية عليهافي نهاية ٢٠٠٨ ومطلع العام ٢٠٠٩، مما خلق توقعات بأن تتجه تركيا إلى تغيير كبير في رؤيتها وتعاطيها السياسي في المنطقة، وأن تقوم بخطوات فعلية تنعكس على علاقاتها المتعددة الأبعاد مع إسرائيل، لاسيما بعد (حادثة أسطول الحرية)، لكسر الحصار عن غزة في ٣١ مايو/ آيار ٢٠١٠[٥٨].

امتد التعاون التركي السوري إلى الجانب الثقافي، إلى تدريس اللغة التركية في دمشق وحلب، والعربية في أنقرة وإسطنبول، وتأسست جمعيات للثقافة والفنون في أنقرة، وقامت شركات سورية بدبلجة المسلسلات التركية وعرضها للمشاهدين العرب، وبادر الجانب التركي إلى رفع

كمية تدفق مياهنهر الفرات لتصل إلى ٥٧٥ مترا مكعبا في الثانية، ووافق على أن تمرّ أنابيب الغاز المصدر من أذربيجان إلى سوريا، وأن تكون الأراضي التركية ممرا لربط شبكة الغاز العربية من مصر إلى الدول الأوروبية، كما جرياتفاق إلغاء التأشيرات، الذي وصفه رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بـ (شام غن)، في إشارة إلى تشبيهه بـ (شينغن) الأوروبية [٥٩].

إن التحسن الملحوظ في سياسة تركيا تجاه المنطقة العربية في السنوات الأخيرة لا ينفي بالضرورة وجود طابع التهديد في تلك السياسة لاسيما وان علاقاتها مع إسرائيل أخذت طابعا تصاعديا كما أن طموحاتها الإقليمية لتكون الدولة حاملة الميزان في الشرق الأوسط مستمرة وهذا ما يتضح من خلال محاولاتها امتلاك السلاح النووي في مواجهة أقطار مجاورة تمتلك هذا السلاح حسب زعمها، إذ لوحظ سنة ٢٠٠٠ دعوة أحد الوزراء الأتراك إلى ضرورة امتلاك بلاده سلاحا نوويا وقد جاء هذا التصريح أثر حدثين، أولهما قرار الحكومة التركية في آذار ٢٠٠٠ إنشاء أول مفاعل نووي في البلاد بهدف توليد الطاقة الكهربائية وثانيهما استقطاب تركيا عددا كبيرا من علماء الذرة التركمان والكازاخ الذين عملوا في مؤسسات الاتحاد السوفيتي السابق، وفي الاتجاه نفسه تعاقدت تركيا مع شركة (إسرائيلية) لبناء قمر صناعي بقيمة ٢٧٤ مليون دولار مهمته التجسس على دول المنطقة وفقا لتعبير إحدى الصحف التركية، ويأتي هذا التعاقد في نطاق التعاون الإستراتيجي والعسكري بين تركيا وإسرائيل، كما جددت (إسرائيل) وتركيا مباحثاتها بشأن تزويد تركيا وإسرائيل بخمسين مليون م^{3} سنويا من مياه نهر مانوغات التركي الذي يصب في البحر المتوسط [٦٠]. خاصة وان هنالك من يرى دورا محددا لتركيا فيما يسمى بمشروع الشرق الأوسط الجديد الذي عاد إلى الظهور في الساحة السياسية الإقليمية والدولية، بعد ان تم إقرار اتفاقية كيوتو [٦١]، للحد من انبعاث الغازات إلى الجو ولمنع تفاقم الاحتباس الحراري سنة ١٩٩٢، وفي سنة ١٩٩٤ ألزم الإتحاد الأوروبي نفسه بهذه الاتفاقية وأصبح الغاز أهم من النفط، علما بان الغاز موجود في إيران وروسيا، وذلك يشكل خطر على الولايات المتحدة، لأنه يعني زيادة النفوذ الروسي في أوروبا بعد زوال حلف وارشو.. ولعل ذلك دفع الولايات المتحدة سنة ١٩٩٥ أن تعقد صفقة في قطر أدت إلى انقلاب الابن على أبيه، وجرى ترسيم الحدود مع إيران واستخراج الغاز لتلبية الطلب الأوروبي، فكان البدء بتسييل الغاز القطري لعدم إمكانية مد أنابيب منقطر إلى أوروبا، ومنافسة الغاز الروسي في السوق الأوروبية، كما قامت الولايات المتحدة بإشعال الحروب في الشيشان ويوغسلافيا بوساطة الأفغان العرب، وفي ١٩٩٦كان الرئيس الروسي بوتين قد بدأ الإمساك بزمام الأمور جراء الوضع في الشيشان وتأسست شركة غازبروم

التي ستصبح هي الحاكم الفعلي لروسيا على غرار الشركات الأمريكية التي تحكم الولايات المتحدة [٦٢].

عندما أدركت الولايات المتحدة خريطة الغاز في المنطقة (تركمانستان وأذربيجان وإيران ومصر)، ومشروع منابع الغاز السري الذي كانت تعلم به واشنطن فقط في ساحل البحر الأبيض المتوسط ما بين فلسطين ولبنان وقبرص، والسيطرة عليه تعني منافسة الغاز الروسي، وفي حال سيطرت واشنطن على غاز المتوسط وزودت أوروبا بالغاز، تصبح موسكو عاجزة عن شراء الغاز من آسيا الوسطى، وسترغم للدخول في النفق الأمريكي، ولكن الحصول على الغاز في المتوسط يحتاج إلى سلام في المنطقة، والسلام في المنطقة وفق الشرعية الدولية سيكون بداية النهاية لإسرائيل، لذلك قررت واشنطن تقسيم الشرق الأوسط إلى دول طائفية تديرها إسرائيل، بحيث تتمكن من تصفية القضية الفلسطينية، وقبل ذلك لابد من القضاء على المقاومة في لبنان والوصول إلى منابع غاز المتوسط دون حل القضية الفلسطينية، التي أصبحت عائقا أمام مستقبل الولايات المتحدة [٦٣]. ضمن مشروعها المعروف بـ(الشرق الأوسط الجديد)، الذي ورد فيتصريحات وزيرة الخارجية الأميركية (كوندليسا رايس)، وإن زمن الديمقراطية الذي بشرت به الولايات المتحدة، منذ انهيار نظام الاتحاد السوفيتي السابق سنة١٩٩١، ما هو إلا زمن حرب عالمية رابعة تشنها الولايات المتحدة ضد كل من يخالف مصالحها، وبصرف النظر عن أدوات حربها وأساليبها، ولمتوضح لنا رايس مفهوم الشرق الأوسط الذي عنته[٦٤]، ولكن الجعبة الأميركية فيها عدة خرائط للشرق الأوسط، اكتشف منها، ما تناوله (رالف بيترز)وهو ضابط متقاعد برتبة مقدم في الجيش الأميركي، من خلال مقال بعنوان "حدود الدم"، تناول مشروعا لتقسيم الشرق الأوسط في ظل الهيمنة الأميركية،مدّعيا أن هذا التقسيم من أجل شرق أفضل، نشره في مجلة القوات المسلحة الأميركية في عدد حزيران ٢٠٠٦ مرفقا مع خريطتين بعنوان:الأولى إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط وعنوانها الفرعي (من قبل) والثانية(ما بعد) وهي خريطة الشرق الأوسط الجديد[٦٥].

ولان الغاز القطري أصبح عاجز عن المنافسة في السوق الأوروبية والنفوذ الروسي يزداد في أوروبا معازدياد الطلب، قررت الولايات تنفيذ مخططها، باحتلال أفغانستان، لقطع طرق الترانزيت عن الصين ومحاصرتها هي وروسيا وإيران، وفي سنة ٢٠٠٢ عقدت واشنطن صفقة مع رجب طيب أردوغان وعبد الله غل الذين انقلبا على معلمهم أربكان، وأسسا حزب العدالة والتنمية ليصبح عبد الله غل أول رئيس حكومة إسلامي في تركيا، وكما كان الانقلاب في قطر سببه الغاز كان الانقلاب في تركيا سببه الغاز أيضا، فمع ظهور حزب العدالة والتنمية أعلنت

واشنطن عن خط غازنابوكو الذي يجمع غاز المنطقة في تركيا، ليصدر إلى أوروبا دون المرور في اليونان، فتتحول تركيا إلى دولة ثرية بالترانزيت الذي يفترض أن يبدأ بـ ٣١ مليار متر مكعب و يصل إلى40 مليار متر مكعب، ويدرك أردوغان أن الوصول في البداية الى غاز وسط آسيا مستحيل، ولهذا أشرف بنفسه على زيارة القاهرة لدعوتها للتوقيع على اتفاق نابوكو. وهي صفقة أمريكية يجري بعدها تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الجديد، من خلال تركيا[٦٦]، مباشرة أو عن طريق حلفاء (أفراد أو دول)، ويمكن استخدام ورقة الجامعة العربية، من قبل قطر ودول الخليج الاخرى.

ثانيا: السياسة التركية الجديدة إزاء أحداث التغير العربية في ضوء تحليل ثوابتها:

السياسة الخارجية التركية نحو الشرق في إطار المساعي الجديدة لاستعادة الخصوصية الحضارية الإسلامية تحت قيادة حزب العدالة والتنمية الإسلامي، فيما يرى آخرون، أن هنالك مؤشرات أخرى تؤكد استمرار التوجه الغربي لتركيا، ومحاولاتها الحثيثة الانضمام للاتحاد الأوروبي.. في المقابل يزايد الخطاب التركي الرسميفي الحكومة الحالية، من الزعم بالتزام رؤية جديدة متعددة الأبعاد، ترى وجودا تركيا متكاملا لا يتعارض بين الهويات والتوجهات المتعددة للسياسة التركية؟؟ [٦٧]، وتزامن ذلك في ظل التغيرات العربية والإقليمية والدولية الجديدة، الحاصلة أو المحتملة.. ولعل ذلك كله يدعونا إلى معرفة حقيقة الدور التركي الجديد، والى أي مدى يسعى قادته الجدد ؟؟.

لنحاول هنا استجلاء المواقف من خلال نظرة المفكرون والكُتاب الأتراك إلى أن السياسة الخارجية التركية إزاء المنطقة العربية والشرق أوسطية، والتي استندت إلى ستة مبادئ ثابتة ومنظمة وفقا لتقديراتهم، منذ الأزمة القبرصية الأولى في ستينيات القرن الماضي (١٩٦٣-١٩٦٤) وهذه الثوابت كالأتي[٦٨] :

١-عدم التدخل في السياسات الداخلية لبلدان الشرق الأوسط .

٢-الابتعاد عن الصراعات الداخلية من اجل السلطة داخل أي بلد عربي.

٣-تفادي التورط في السياسات الداخلية العربية – العربية.

٤-الحفاظ على علاقات سلمية ومستقرة وقوية مع كل عربي على حدة.

٥-إتباع طريق عمل نحو المنطقة العربية تقلل فيه الحد الأدنى من خطر تكتل دول عربية ضد تركيا حول أي قضية معينة.

٦–فصل روابطها الغربية عن اتصالاتها مع البلدان العربية، إذ تهدف تركيا إلى تطوير روابط اقتصادية ومالية كبيرة وعملية مع الشرق الأوسط، في وقت تعمق فيه علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الاتحاد الأوربي.

ولعل السؤال المهم هنا عن فرص تطبيق تلك المبادئ ورصيدها الواقعي؟؟ إذ تشير الكثير من الدلائل إلى أن المبادئ المذكورة قد تم اختراقها في العديد من المناسبات، حتى يمكن القول أن أزمة الخليج الثانية سنة ١٩٩٠– ١٩٩١ وما ارتبط بها من ظروف وتداعيات، شكلت مختبرا حقيقيا لقياس مدى التزام تركيا بثوابتها السياسية المذكورة إزاء المنطقة العربية، فجرى اختراق المبدأ الأول مع العراق سنة ١٩٩١، بشكل واضح من خلال التدخلات التركية المستمرة في شمال العراق والتوغل في الأراضي العراقية بحجة مطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني.. وخرق المبدأ الثاني، من خلال مطالبة تركيا للولايات المتحدة وحثها على التعامل بسرعة وبشكل لا لبس فيه ولا إيهام مع النظام العراقي السابق لتثبيت الوضع القائم قبل الحرب عند ابتداء أزمة الخليج الثانية سنة ١٩٩٠ [٦٩]. وتم اختراق المبدأ الثالث، عند وقوف تركيا إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية والتحالف الأطلسي من اجل تحرير الكويت، حتى مع وجود غطاء دولي للصراع، ولم يسلم المبدأ الرابع هو الأخر من الاختراق، إذ لم تستطع تركيا الحفاظ على علاقات سلمية ومستقرة وقوية مع سوريا سنة ١٩٩٨ حين افتعلت أزمة كادت تصل إلى حد المواجهات المسلحة والحرب لولا جهود الوساطة الدولية والإقليمية والتي تمخضت عن اتفاق أضنة الأمني ١٩٩٨.

كما جرى خرق المبدأ الخامس، نتيجة التطاير التركي من أي إشارة أو تلميح لعرض مشكلة المياه في أروقة الجامعة العربية [٧٠] ، إذ تشعر تركيا دائما بان الإجماع العربي من الممكن أن يعرض مصالحها الاقتصادية مع الدول العربية، ولاسيما مع دول الخليج العربي التي كانت تربطها بدمشق علاقات نوعية ستكون رهن الاهتزاز، من جهة أخرى فأن الآلية التي طرحت فيها دمشق وبغداد الموضوع في مجلس الجامعة شكل أرضية يمكن استخدامها في مجالس إقليمية ودولية أخرى، كما سيمكنهما في حالة النجاح إلى التوصل إلى آليات مشتركة أخرى لحل قضايا أخرى من مثل موضوع الأكراد مثلا، وهذا ما يشكل تهديدا كبيرا للإدراك التركي الذي يتحسس من أي بادرة تكتل عربي سواء كانت موجهة أو غير موجهة ضد تركيا[٧١].

من خلال ما تقدم يبرز أمامنا التساؤل الأتي، وهو لماذا تحيد تركيا عن ثوابت رسمتها لنفسها وسارت عليها لمدة ليست بالقصيرة ؟ هل كانت تلك الثوابت، حقيقية في السياسة الخارجية التركية.. أم أنها كانت مجرد مبادئ عامة ارتبطت بمرحلة معينة؟؟

وربما وجدنا في المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية التركية بصورة عامة، كما حددها لنا الأستاذ الدكتور أحمد نوري النعيمي، إجابة أكثر إقناعا مما مر بنا من الكلام السابق، والتي تبين لنا عدم مصداقيتها على ارض الواقع، والمبادئ التي حددها الأستاذ النعيمي تمثلت بالأتي[٧٢] :

١-البحث عن أمن تركيا ضمن نطاق توازن ثابت.

٢-التنمية الاقتصادية.

٣-الاندماج في المجموعة الغربية.

والواقع أن تلك المبادئ العامة هي الأهداف التي ترمي تركيا إلى تحقيقها من خلال سياستها الخارجية وهي كما أثبتت الوقائع والأحداث أهداف ثابتة لن تحيد تركيا عنها أو تغيرها، حتى الوقت الحاضر، وتبقى احتمالات التغيير الوحيدة تكمن في الأدوات أو الوسائل، إذ يلاحظ أن السياسية التركية تجاه المنطقة العربية هي تقوم على متغيرات ديناميكية تشكل أدوات أساسية لتحقيق هدف النمو الاقتصادي الذي يمكن تركيا من الولوج إلى أهدافها الأخرى، والنمو الاقتصادي التركي هو أداة لكي تلعب دورا إقليميا فاعلا يجعلها أساسا في توازنات منطقة الشرق الأوسط ككل من جهة، ويؤمن لها واقعا أمنيا تطمح إلى تحقيقه من جهة أخرى، وهذا ما يفسر إخلالها بثوابتها السابقة تجاه المنطقة العربية، وتغيير سياساتها في المنقطة بين الحين والأخر.. وتعكس سياسيتها الخارجية تجاه العرب والغرب في أن واحد ذات منحى براغماتيكيا، يحقق أهدافها المطلوبة.

والمراقب لمواقف السياسية التركية في أحداث التغير العربي والتي اصطلح عليها إعلاميا (بالربيع العربي)، يرى بوضوح تام، سرعة تباين الموقف التركي من تلك الأحداث والتي يصل بعضها حد التناقض، وإذا كنا قد شهدنا تدرجا في المواقف التركية تجاه الأحداث التونسية، إذ لم يكن متوقعا سقوط نظام زين الدين بن علي بتلك السرعة، كما لم يكن متوقعا أيضا أن تكون الأحداث التونسية فاتحة للإحداث التغير العربية الأخرى، ومع مغادرة بن علي تونس للسعودية، أعلنت تركيا دعمها عملية التغير التونسية، وعملت على توطيد العلاقات السياسية والاقتصادية مع النظام التونسي من خلال تقديم الدعم الاقتصادي، حيث وقع البلدين أربع اتفاقيات تعاون بينها، منها تقديم قرض تركي بقيمة نصف مليار دولار لتونس، لمدة عشر سنوات وبفائدة ضعيفة، وإلغاء تأشيرات الدخول بين الدولتان، فضلا عن مذكرات تفاهم بشان إقامة منطقة تبادل حر للمنتجات، ورفع حصة تونس من الصادرات المعفاة من الرسوم الجمركية التركية، وأعلنت أنقرة تدريب بعض الكوادر التونسية الشابة على العمل في مجالي السياحة والتجارة الخارجية، في حين كان تسارع وتفاقم وتيرة الأحداث في الحالتين الليبية والسورية، وجلاء

الموقفين العربي (الخليجي، وبالتحديد القطري– السعودي) والدولي المساند له، دفعت تركيا للابتعاد عن نظامي الدولتين، عبر دعم التدخل العسكري لحلف الناتو ولإسقاط نظام القذافي في ليبيا، ودعم الضغوط الدولية والعربية على نظام الأسد في سورية، في حين اتسم الموقف التركي بموقف ثابت لم يتغير من أحداث البحرين بسبب الحرص على العلاقات الوثيقة مع مجلس التعاون الخليجي، ولذلك اكتفت أنقرة بدعوة أطراف الأزمة إلى ضبط النفس، والتحذير من تحول الأزمة إلى صراع طائفي(٧٣).

ويبدو أن الضواغط الاقتصادية والأمنية والسياسية، قد أدت دورا في المواقف التركية من أحداث التغير العربي، فعلى الرغم من الحذر الذي أبدته تركيا في التعامل مع أحداث المنطقة، غير أن موقفها من الثورة المصرية مثلا، كان قد ساهم فيتعطل توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع دول الخليج، والمقرر توقيعها فيديسمبر ٢٠١١، وذلك بناء على طلب الأخيرة عدم توقيع الاتفاقية دون إبداء أي أسباب، كما لعبت العوامل الأمنية دورا أساسيا في تحديد المواقفة التركية حيال أحداث التغير العربية، حيث انطلقت تركيا من قناعتها في أن استمرار حالة الاحتجاجات والثورات قد تؤثر مستقبلا على استثماراتها السياسية والاقتصادية في المنطقة، بما قد يخدم المصالح والسياسات الإسرائيلية، ويرفع من التكلفة الأمنية لانخراط تركيا في تفاعلات منطقة الشرق الأوسط، ولذلك حرصت تركيا على استقرار سوريا، خشية من انعكاسات وتداعيات أزمتها الراهنة، الملفات السياسية والاجتماعية وبشقيها (العلوي والكردي) على الوضع الداخلي في تركيا، والخشية من احتمالات انتقال الأزمة إلي حدودها الجنوبية إذا ما خرج الوضع الأمني عن السيطرة، أو تطور إلى مواجهة عسكرية بين القوى الغربية وسوريا كما حدث في ليبيا، كما برز المحدد الأمني في تشكيل السلوك التركي في كل من البحرين واليمن، والذي بدت فيه حالة من التخوف من تحول الأزمة إلى صراع طائفي ومذهبي يكون له امتدادات إقليمية، بين العديد من دول الخليج من جانب وإيران من جانب آخر، ومع أن أنقرة أعلنت رفضها لاستراتيجية المحاور، غير أن المحددات الأمنية أيضا وقفت وراء الحركة الدبلوماسية والسياسية التركية النشطة حيال القاهرة في مرحلة ما بعد ثورة التغير، في محاولة من لتأسيس محور (القاهرة – أنقرة)، وذلك بهدف مواجهة التحديات السياسية والأمنية التي تحيط بالمنطقة(٧٤)، قبل أن يختلف الطرفين الإسلاميين التركي والمصري، في ساحة منافسة حادة.

الخاتمة والاستنتاجات: يتبين لنا من خلال البحث، أن العلاقات العربية – التركية الحالية التي تقودها وزارة الخارجية من الجانب التركي، ليست سياسة حرة الحركة بدرجة عالية المرونة، وإنما هي مقيدة بضغوط خارجية عديدة جعلتها تتصف بسمات يمكن تلخيصها بما يأتي:

–اتسمت العلاقات العربية – التركية في التاريخ المعاصر بالمحدودية والبرود سابقا والتذبذب بين التقدم والتراجع الكبيرين من حالة التهديد بالحرب إلى التعاون الاقتصادي والثقافي الواسع....، ثم العودة إلى التهديد بالحرب مجددا، كما هو الحال في علاقاتها مع العراق وسوريا علاقتها مع سوريا، ومع العراق مثلا..

–محاولة تركيا الدائمة خلق بيئة إقليمية ودولية متوازنة وبدرجة مقبولة من جميع الأطراف، بحيث تحقق لتركيا أعلى قدر ممكن من المصلحة واقل قدر من الخسائر، من خلال علاقاتها المختلفة مع أطراف متناقضة المصالح والأهداف، من مثل (إسرائيل والعرب ككل، دول الخليج وإيران بشكل خاص.. إيران وروسيا والغرب،...،..الخ).

–هنالك بوادر عثمنة جديدة، تنتاب الخطاب السياسي التركي الجديد، تصريحا أو تلميحا، ولاسيما في ظل وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة منذ سنة ٢٠٠٢.

–انتهجت نهجا براغماتيا في علاقاتها الخارجية مع الأطراف العربية بما يحقق التوفيق والتوازن بين محاور متشابكة، بين ثوابت سياستها المعلنة ((العلمانية، الوسطية، الديمقراطية،...)) والمصالح المتحولة ((الأمنية، الاقتصادية، السياسية...))، ولذلك نجد أن أنقرة تسعى حاليا إلى محاولةالتوفيق بين نظرة قادتها في حزب العدالة والتنمية ذو المرجعية الإسلامية، والاحتفاظ بعلاقات جيدة مع إسرائيل وعضويتها في حلفالأطلسيورغبتها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

–تعدد الأدوار التركية تجسيدا حيا للمبدأ الميكافلي (الغاية تبرر الواسطة أو الوسيلة)، فتقوم بالمناورة بين عدة ادوار، بين الوسيط والطرف الفاعل، في الأزمات الشرق أوسطية، (الأزمة الليبية، السورية، المصرية، العرب وإسرائيل، مفاوضات سوريا وإسرائيل، حرب غزة،...الخ).

–ازدواجية المواقف في أحداث التغير العربي التي وصلت حد التناقض أحيانا، في تونس ومصر بين المتردد الخجول أول الأمر إلى المؤيد الكبير بعد نجاح التغير، وفي ليبيا وسوريا، (المؤيد والمعارض للنظام)، وفي البحرين المؤيد للنظام بما يتناقض مع المواقف الأخرى.

–الحذر والحساسية الشديدة على مصالحها الاقتصادية إزاء الموقف العربي الموحد، ولاسيما مع دول الخليج العربي، كما حصل في مشكلة المياه.

–تتجه سياستها العامة نحو التمحور بدل الوسطية المعلنة، مع اشتداد المواقف ومحاولة خلق بؤر إقليمية ودولية داعمة لسياساتها في ميدان الصراع القديم– الجديد من خلال محاور: (روسيا + الصين + إيران+ سوريا + حزب الله) × (أمريكا وبريطانيا + إسرائيل+ تركيا + وقطر+ السعودية)، وساحات التنافس بين المتنافسين (المنطقة العربية) خصوصا والشرق الأوسط عموما.الدور التركي الجديد في المنطقة العربية خاصة والشرق أوسطية عامة بأبعاده المتعددة،

الفاعل أحيانا والمتحمس أحيانا أخرى، أثار الجدل حول طبيعته وحقيقة الدوافع المحركة له، بما تؤكد تحوله.

هوامش البحث

(١). محمد عزت دروزة، نشأة الحركة العربية الحديثة، القسم الأول، الجزء الأول، ط٢، المكتبة العصرية، بيروت – صيدا، ١٩٧١، يتظر: ص ص٢٩٥– ٣٣٤: ينظر كذلك؛ جورج انطونيوس يقظة العرب، ترجمة د. ناصر الدين الأسد، والدكتور احسان عباس، ط٦، دار العلم للملايين– بيروت، ص ص ١٧٥– ٢٠٢.

(٢). للتفاصيل عن ثورة العرب الكبرى، ينظر: جورج انطونيوس، ص ص ٢٧٦– ٢٩٧، كذلك؛ محمد نور الدين، حجاب وحراب..الكمالية وأزمات الهوية في تركية، الطبعة الأولى، دار الريس للكتب والنشر، ٢٠٠١، ص ١٩

(٣). مصطفى كمال أتاتورك (١٨٨١–١٩٣٨): ولد في مدينة سالونيك، وهو مؤسس دولة تركيا الحديثة في التاسع والعشرين من تشرين أول/ أكتوبر ١٩٢٣، بعد أن قاد حركة المقاومة العسكرية والسياسية ضد معاهدة سفير ١٩٢٠،وهوأول رئيس للجمهورية وشغل المنصب حتى وفاته ١٩٣٨، للتفاصيل ينظر:ص ١٣

(٤). احمد نوري النعيمي، تركية وحلف شمال الأطلسي، المطبعة الوطنية، عمان،١٩٨١، ص ٨.

(٥).عوني عبد الرحمن السبعاوي، العلاقات العراقية–التركية ١٩٣٢–١٩٥٨،جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية،مديرية دار الكتب،١٩٨٦،ص١٨.

(٦). محمد نور الدين،المصدر السابق،ص٢١.

(٧). المصدر نفسه،ص٢١.

(٨). المصدر نفسه،ص ٢٥

(٩) هيثم الكيلاني، تركية والعرب..دراسة في العلاقات العربية– التركية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط ١ ١٩٩٦، ص ١٣.

(١٠). احمد نوري النعيمي (د.)،تركية والوطن العربي،أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس– ليبيا،١٩٩٨،ص٢٤.

(١١). هيثم الكيلاني، المصدر السابق، ص٢٤.

(١٢). أكد الرئيس التركي الأسبق جلال بايار بهذا الخصوص ((نحن غير مستعدين لإعادة إنشاء علاقة دينية مع امة (هي العرب) طعنت الأمة التركية في الظهر)، للمزيد، ينظر: علي رضا، foreign policy of Turkey Taward the Arab States ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة أكسفورد، ص١٧.

(١٣).فيليب روبنس،تركيا والشرق الأوسط،ترجمة ميخائيل نجم خوري، ط١،القاهرة،١٩٩٣،ص٢٨.

(١٤). جورج كيرك، الشرق الأوسط في اعقاب الحرب العالمية الثانية، الجزء الأول، ترجمة، سليم طه التكريتي وبرهان عبد التكريتي، دار واسط ، ١٩٩٠، ينظر: ص ص ٦– ٢٩ .

(١٥). المصدر نفسه، ص ٢٧.

(١٦). هيثم الكيلاني، المصدر السابق، ص ٢٤.

(١٧). وافق مجلس حلف شمال الأطلسي في ٢١ أيلول عام ١٩٥١ على انضمام تركية واليونان الى الحلف،وفي ١٨ شباط عام ١٩٥٢ نفذ البروتوكول بانضمام تركية الى الحلف، وفي تلك الحقبة بالذات وافق المجلس الوطني التركي الكبير على ذلك القرار، لمزيد من التفاصيل حول انضمام تركية لحلف شمال الأطلسي، ينظر: احمد النعيمي (د.)،تركية وحلف شمال الأطلسي، المطبعة الوطنية ،عمان،١٩٨١، ص٢٠.

(١٨). هيثم الكيلاني، المصدر السابق، ص ص٢٥–٢٦ .

(١٩).الأسقف مكاريوس، الرئيس القبرصي الأسبق (١٩٥٩–١٩٧٧)، ولد سنة ١٩١٣ في قبرص، وتعلم في دير (كينكوسوانسيبريا) ثم درس في جامعتي أثينا وبوسطن.. انتخب رئيسا لأساقفة قبرص سنة قبرص ١٩٥٠، بعد نفيه من قبرص سنة ١٩٥٥ من قبل بريطانية، عاد لها سنة ١٩٥٩، انتخب رئيسا لقبرص بعد الاستقلال، أطيح به في انقلاب عسكري ١٩٧٤، لكنه عاد في إلى منصبه مجددا، توفي في العاصمة نقوسيا في٣ أب

١٩٧٧، للتفصيل: ينظر: لقمان عمر احمد، العلاقات التركية – الأمريكية ١٩٧٥– ١٩٩١، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٤، ص٣٤.

(٢٠). المصدر نفسه، ص ص ٢٧– ٢٨.

(٢١). مجموعة باحثين، مستقبل الأمة العربية.. التحديات والخيارات، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ١٩٨٨، ص٢١٩.

(٢٢).هيثم الكيلاني،المصدر السابق،ص٢٩ .

(٢٣). المصدر نفسه، ص٢١ .

(٢٤). أسفرت الانتخابات البرلمانية في الشهر الأخير من سنة ١٩٩٥عن فوز حزب الرفاه الإسلامي بأكبر نسبة من الأصوات كما إن انتخابات عام ٢٠٠٢ أسفرت عن فوز حزب العدالة والتنمية ذو الاتجاه الإسلامي فيالانتخابات مما يؤكد عمق تلك العلاقات .محمد نور الدين، تركية في زمن التحول، ص ١٨٨.

(٢٥). محمد نور الدين، تركية في زمن التحول، ص ١٨٨.

(٢٦) . المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٢٧). خليل اليأس مراد، الاتفاق العسكري التركي – الصهيوني.. حلف إقليمي في إطار الشراكة الأمريكية، مجلة أم المعارك، عدد أكتوبر / تشرين الأول ١٩٩٧، ص٧٠ .

(٢٨). فيليب روبنس، المصدر السابق، ص١٢١.

(٢٩). صندوق النقد الدولي ١٩٨٩Directions trade Statistics,year book.

(٣٠). الكومنترن، جزء من مفهوم الأممية، والكومنترن هي الأممية الثالثة (١٩١٩– ١٩٤٣)، بين التشكيلات السياسية الاشتراكية، فكانت الأممية الأولى (١٨٦٤– ١٨٧٣) والأممية الثانية (١٨٨٢– ١٩١٤)، للتفاصيل ينظر: عبد الوهاب الكيالي وكامل الزهيري، المصدر السابق، ص ص ٧٨– ٧٩.

(٣١). احمد نوري النعيمي (د.)، الأسس الواقعية لمستقبل العلاقات العربية – التركية، ورقة قدمت ضمن مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية..حوار مستقبلي، ط١، بيروت، ١٩٩٥، ص٣٤١ .

(٣٢). أرسين كالايسيأوغلو، السياسة التركية والأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط ضمن: منتدى الفكر العربي، العرب والأتراك.. الاقتصاد والأمن الإقليمي، سلسلة الحوارات العربية الدولية، عمان ١٩٩٦، ص٩٦.

(٣٣). عبد الجبار عبد مصطفى (د.)، سياسة تركيا الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني العراقي، مجلة دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، العدد ٥، ١٩٩٨ ص ٣٣٢.

(٣٤). احمد نوري النعيمي،الأسس الواقعية لمستقبل العلاقات العربية التركية،ص٣٤٠.

[٣٥] ابراهيم خليل أحمد ، تركيا وحرب الخليج الثانية' ،مصدر سبق ذكره ص١١.

[٣٦] ابراهيم خليل العلاف،دور تركيا في تحقيق الأمن الاقليمي ،مجلة اوراق تركية ،مركز الدراسات التركية ،جامعة الموصل ،العدد ١٨ ،ربيع ٢٠٠٢،ص٤.

[٣٧] عامر علي راضي العلاق ،مصدر سبق ذكره ، ص١٠٠.

[٣٨] ابراهيم خليل احمد ،تركيا وحرب الخليج الثانية ،مصدر سبق ذكره،ص١١.

[٣٩] صبا حسيم مولى ،علي محمد كريم التميمي ،القضية الكردية واثرها في العلاقات العراقية –التركية ،مصدر سبق ذكره ،ص٥٥.

[٤٠] أبراهيم خليل أحمد ، تركيا وحرب الخليج الثانية ،مصدر سبق ذكره ،ص١٢ .

[٤١] جلال عبدالله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية –التركية،مصدر سبق ذكره ، ص٤٦.

[٤٢] ابراهيم خليلالعلاف التدخل العسكري في شمال العراق ،أهدافه ومواقف الدول منه ونتائجه ،العدد ٢٧، مجلة دراسات تركية،جامعة الموصل، الموصل–العراق ،١٩٩٦،ص٣.

(٤٣). أرسين كالايسياوغلو،المصدر السابق،ص٩٦.

(٤٤). حسن بكر احمد، العلاقات العربية–التركية بين الحاضر والمستقبل، سلسلة دراسات إستراتيجية،عدد٤١،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ٢٠٠٠، ص٤٢.

(٤٥). المؤتمر القومي العربي الحادي عشر، حالة الأمة العربية.. ، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢ ، ص٦٦.

(٤٦). سليمان ديميريل: سياسيتركي، ولد في 1نوفمبر/ تشرين ثاني1924، عمل رئيسا للوزراء سبع مرات قبل أن ينتخب رئيسًاللجمهورية التركية، وهو الرئيس التاسعلتركيا.تولى رئاسة تركيا في الفترة من 16مايو/ أيار 1993إلى 16مايو 2000. ينظر : http://ar.wikipedia.org/wiki –

(٤٧). عاشت منطقة الشرق الأوسط طوال تشرين الأول ١٩٩٨ حالة توتر عسكري هو الأكبر والأخطر من نوعه في تاريخ العلاقات التركية–السورية،والفتيل الذي أشعل هذا التوتر كان إطلاق تركية تهديدات متوالية ضد سورية لوقف ما تسميه أنقرة دعم سورية لحزب العمال الكردستاني،واشترطت تركية من اجل وقف تهديدها بالتدخل العسكري وقف سورية دعمها لمقاتلي حزب العمال الكردستاني وطرد زعيمهم عبد الله أوجلان من الأراضي السورية وإغلاق معسكراتهم في لبنان ومنع استخدام الأراضي السورية جسرا لمقاتلي حزب العمال الكردستاني فضلا عن اعتراف سورية النهائي والرسمي بالحدود الحالية لتركية.للتفاصيل، ينظر :نور الدين،حجاب وحراب، المصدر السابق، ص ص٤٩–٥٧–٦٣ .

(٤٨). حسن بكر احمد بكر، المصدر السابق، ص٤٣.

(٤٩). المؤتمر القومي العربي الحادي عشر، حالة الأمة العربية..، المصدر السابق، ص٦٧.

(٥٠). أحمد نجدت سيزر رئيس تركي سابق:سياسيمن أوصول شركسية، ولد في 13سبتمبر/ أيلول 1941، تولى الرئاسة من 16مايو/ أيار 2000 حتى 28أغسطس/ آب2007، خريج جامعة أنقرةكلية القانون 1962، بدأ مسيرته كقاضي فيأنقرة، حاصل على ماجستير في القانون المدني من جامعة أنقرة 1978. ينظر: أحمد نجدت سيزر http://ar.wikipedia.org/wiki–

[٥١] وليد رضوان ، العلاقات العربية –التركية ،المصدر السابق ،ص٣١٥.

[٥٢] محمد نور الدين ،"سياسة حافة الهوية التركية مقاربة للدوافع والاستهدافات"،مجلة شؤون الاوسط ،العدد ٧٦ ،بيروت لبنان ،تشرين الاول ١٩٩٨،ص٩.

[٥٣] نوال عبدالجبار سلطان ، المصدر السابق،ص٣٩.

(٥٤) العلاقات السورية التركية http://ar.wikipedia.org/wiki–

(٥٥) . المؤتمر القومي العربي الحادي عشر، ص٦٦.

(٥٦). العلاقات السورية التركية http://ar.wikipedia.org/wiki

(٥٧).المؤتمر القومي العربي الحادي عشر، ٣١٨.

(٥٨). محمد نور الدين (د.)، الدور التركي تجاه المحيط العربي، الحلقة الأولىجريدة الجريدة، وعلى الانتنت: http://www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=17984–

(٥٩).العلاقات السورية التركية http://ar.wikipedia.org/wiki

(٦٠). المصدر نفسه،٦٨.

(٦١). اتفاقية كيوتو :(Kyoto Protocol)خطوة تنفيذيةلاتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي، من خلال معاهدة بيئية دولية في مؤتمر الأمم المتحدة UNCED)، والمعروف بقمة الأرضالذي عقد في (ريو ديجانيرو)فيالبرازيل، في الفترة من ٣–١٤ يونيه/ حزيران1992.. ينظر : http://ar.wikipedia.org/wiki–

(٦٢) غادة اليافي (د.)، شبكة الوحدة الإخبارية، لماذا انقلبت تركيا وقطر على سوري، ينظر: http://www.sudaneseonline.com–

(٦٣) المصدر نفسه .

(٦٤). بيان نويهض الحوت، (الشرق الأوسط الجدي)،مشروع أمريكي محكوم بالفشل، منشور في صحيفة السفير اللبنانية بتاريخ في ٢/ ٨/ ٢٠٠٦ وعلى الانترنت: .http://www.montadaalquran.com/articles/readarticle.php?articleID–

(٦٥). المصدر نفسه.

(٦٦). غادة اليافي، المصدر السابق.

(٦٧). علي جلال عوض، تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية،(ملف العدد، الارتباك) مجلة السياسة الدولية، تصدر عن مؤسسة الأهرام ، الاثنين ٤ مارس ٢٠١٣

www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/176-

(٦٨) أرسين كالايسي أوغلو، السياسة الخارجية التركية إزاء الأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط، في كتاب العرب وجوارهم إلى أين ؟، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي رقم ٢٠، ط١، بيروت، ٢٠٠٠، ص ص٢٣٦-٢٣٧.

(٦٩). المصدر نفسه،ص٢٣٩.

(٧٠).اتفق العراق وسورية على طرح مشكلتهما المائية على اجتماع المجلس الوزاري الخامس بعد المائة لجامعة الدول العربية في ٣ آذار ١٩٩٦، بدأت تركية تتلمس أهمية وخطورة تبني مجلس الجامعة العربية لمطلب سورية والعراق حول نهري الفرات ودجلة لذلك بثت في الأيام التي سبقت الاجتماع إشارات عديدة حول رغبتها في التوصل إلى اتفاق مع سورية والعراق واستقبل الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبد المجيد،(بيشعربكتش) سفير تركية لدى مصر آنذاك ليسمع منه موقف أنقرة حول هذا الموضوع، إذ أعلن السفير رغبة بلاده في الحوار مع سورية حول هذه المشكلة، وان بلاده ترغب بإقامة علاقات حسن جوار وتعاون مع سورية. لمزيد من التفاصيل حول عرض المشكلة داخل أروقة الجامعة العربية، ينظر:علي جمالو، ثرثرة فوق الفرات، النزاع على المياه في الشرق الأوسط، رياض الريس للكتب والنشر،ط١،بيروت،١٩٩٦،ص٦٩وص٧٤ .

(٧١). المصدر نفسه، ص٧٤.

(٧٢). احمد النعيمي،تركية وحلف شمال الأطلسي،ص٣٥.

(٧٣). محمد عبد القادر خليل، تركيا في شرق أوسط جديد(٢.١) ، على الانترنت:
الثلاثاء ٢٦/٢/٢٠١٣ - http://www.moheet.com

(٧٤). المصدر نفسه.

المصادر والمراجع:

١.احمد نوري النعيمي، تركية وحلف شمال الأطلسي،المطبعة الوطنية،عمان،١٩٨١.

٢.ـــــ،تركية والوطن العربي،أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية،طرابلس،١٩٩٨.

٣.ـــــ ، الأسس الواقعية لمستقبل العلاقات العربية – التركية، ورقة قدمت ضمن مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ..حوار مستقبلي، ط١، بيروت، ١٩٩٥ .

٤.أرسين كالايسيأوغلو، السياسة التركية والأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط ضمن: منتدى الفكر العربي، العرب والأتراك..الاقتصاد والأمن الإقليمي، سلسلة الحوارات العربية الدولية، عمان ١٩٩٦.

٥.ـــ ، السياسة الخارجية التركية إزاء الأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط، ضمن كتاب: العرب وجوارهم إلى أين؟، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي رقم ٢٠، ط١، بيروت، ٢٠٠٠.

٦.بيان نويهض الحوت، (الشرق الأوسط الجديد)،مشروع أمريكي محكوم بالفشل، منشور في صحيفة السفير اللبنانية بتاريخ في ٢/ ٨/ ٢٠٠٦ وينظرعلى الانترنت:
-http://www.montadaalquran.com/articles/readarticle.php?articleID

٧.جورج انطونيوس يقظة العرب، ترجمة د. ناصر الدين الأسد، والدكتور احسان عباس، ط٦، دار العلم للملايين- بيروت.

٨.جورج كيرك، الشرق الأوسط في اعقاب الحرب العالمية الثانية، الجزء الأول، ترجمة، سليم طه التكريتي وبرهان عبد التكريتي، دار واسط .

٩.حسن بكر احمد،العلاقات العربية-التركية بين الحاضر والمستقبل،سلسلة دراسات إستراتيجية،عدد٤١،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،ط١، ٢٠٠٠.

١٠.خليل اليأس مراد، الاتفاق العسكري التركي – الصهيوني.. حلف إقليمي في إطار الشراكة الأمريكية، مجلة أم المعارك، عدد أكتوبر / تشرين الأول ١٩٩٧.

١١.صندوق النقد الدولي ،١٩٨٩ .Directions trade Statistics,year book

١٢.عبد الجبار عبد مصطفى (د.)، سياسة تركيا الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني العراقي، مجلة دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، العدد ٥، ١٩٩٨.

١٣.عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري (إشراف)، الموسوعة السياسية، ط١ ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٤.

١٤.العلاقات السورية– التركيةhttp://ar.wikipedia.org/wiki –
١٥.علي جلال عوض، تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية،(ملف العدد، الارتباك) مجلة السياسة الدولية، تصدر عن مؤسسة الأهرام ، الاثنين ٤ مارس ٢٠١٣
www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/176 –
١٦. علي جمالو، ثرثرة فوق الفرات، النزاع على المياه في الشرق الأوسط ، رياض الريس للكتب والنشر، ط١، بيروت، ١٩٩٦.
١٧.علي رضا، foreign policy of Turkey Taward the Arab States ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة أكسفورد.
١٨.عوني عبد الرحمن السبعاوي، العلاقات العراقية– التركية ١٩٣٢–١٩٥٨، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، مديرية دار الكتب، ١٩٨٦.
١٩.غادة اليافي (د.)، شبكة الوحدة الإخبارية، لماذا انقلبت تركيا وقطر على الانترنت:http://www.sudaneseonline.com–
٢٠.فيليب روبنس،تركيا والشرق الأوسط،ترجمة ميخائيل نجم خوري،ط١،مكتبة مدبولي،القاهرة،١٩٩٣.
٢١.لقمان عمر احمد، العلاقات التركية – الأمريكية ١٩٧٥– ١٩٩١، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٤.
٢٢.المؤتمر القومي العربي الحادي عشر، حالة الأمة العربية..،مركز دراسات الوحدة العربية، ط١،بيروت،٢٠٠٢.
٢٣.مجموعة باحثين، مستقبل الأمة العربية..التحديات والخيارات، مركز دراسات الوحدة العربية،ط١،بيروت،١٩٨٨.
٢٤.محمد عزت دروزة، نشأة الحركة العربية الحديثة، القسم الأول، الجزء الأول، ط٢، المكتبة العصرية، بيروت – صيدا، ١٩٧١.
٢٥.محمد نور الدين،تركية في زمن التحول..قلق الهوية وصراع الخيارات،رياض الريس للكتب والنشر، ط١، بيروت، ١٩٩٧.
٢٦.محمد نور الدين(د.)، حجاب وحراب.. الكمالية وأزمات الهوية في تركية، الطبعة الأولى، دار الريس للكتب والنشر، ٢٠٠١.
٢٧.محمد نور الدين (د.)، الدور التركي تجاه المحيط العربي، الحلقة الأولىجريدة الجريدة، وعلى الانترنت:
http://www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=17984 –
٢٨.هيثم الكيلاني، تركية والعرب.دراسة في العلاقات العربية–التركية،ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٦.

Sources and references:

1. Ahmed Nouri al-Nuaimi, Turkish and NATO, National Printing Press, Amman, 1981.
2. Turkish and Arab Countries, Academy of Graduate Studies and Economic Research, Tripoli, 1998.
3. The Realistic Basis for the Future of Arab-Turkish Relations, Paper Presented in the Discussion of the Intellectual Symposium organized by the Center for Arab Unity Studies, Future Dialogue, 1, Beirut, 1995.
4. ArseneKallaisioglu, Turkish Politics, Regional Security and Cooperation in the Middle East, Arab Thought Forum, Arabs and Turks, Economy and Regional Security, International Arab Dialogues Series, Amman, 1996.
5. Turkish Foreign Policy on Regional Security and Cooperation in the Middle East, in The Arabs and their Neighbors, The Center for Arab Unity Studies, The Arab Future Series, No. 20, I, Beirut, 2000.

6. A statement by Nuweihat al-Hout, (The New Middle East), a US project that is doomed to failure, published in the Lebanese newspaper Al-Safir on 2/8/2006, and is viewed online: http://www.montadaalquran.com/articles/readarticle.php?articleID-
7. George Antonius Awakening of the Arabs, Nasser al-Din al-Assad, Dr. Ihsan Abbas, I 6, Dar al-Ilm for millions - Beirut.
8. George Kirk, The Middle East in the Wake of World War II, Part I, translation, SalimTaha al-Tikriti and Burhan Abdul-Tikriti, Dar Wasit.
9. Hassan Bakr Ahmed, The Arab-Turkish Relations between the Present and the Future, Series of Strategic Studies, No. 41, Emirates Center for Strategic Studies and Research, I, 2000.
10. Khalil despair Murad, the Turkish-Zionist military agreement .. a regional alliance within the framework of the American partnership, Um Al-Mariq Magazine, October 1997.
11. International Monetary Fund 1989, Directions trade Statistics, year book.
12. Abdul-Jabbar Abdul-Mustapha (Dr.), Turkey's Regional Policy and its Implications for Iraqi National Security, Journal of Strategic Studies, Center for International Studies, No. 5, 1998. 13. Abdel Wahab Al-Kayali and KamelZuhairi (supervision), Political Encyclopedia, 1, Arab Institute for Studies and Publishing, Beirut, 1974.
14. Syrian-Turkish Relations http://ar.wikipedia.org/wiki-
15. Ali Jalal Awad, Preliminary Analysis of the Turkish Role in the Shadow of the Arab Revolutions, (Issue No., Confusion) www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/176 -
16. Ali Gamalou, A Conversation on the Euphrates, The Water Dispute in the Middle East, Riad Al-Rayes for Books and Publishing, I, Beirut, 1996.
17. Ali Reza, foreign policy of Turkey Taward the Arab States, unpublished doctoral dissertation, University of Oxford.
18. Awni Abdul Rahman Al-Sibawi, Iraqi-Turkish Relations, 1932-1958, Mosul University, Center for Regional Studies, Dar al-Kuttab, 1986.
19. Ghada Al-Yafi (d), Unity News Network, Why Turkey and Qatar Turned Online: http://www.sudaneseonline.com –
20. Philip Rubens, Turkey and the Middle East, translated by Michael NajmKhoury, I, Madbouli Library, Cairo, 1993.
21. Lokman Omar Ahmed, Turkish-American Relations, 1975-1991, Dissertation (unpublished), Faculty of Arts, University of Mosul, 2004.
22. The Eleventh Arab National Conference, The State of the Arab Nation, The Center for Arab Unity Studies, I, Beirut, 2002.
23. Group of Researchers, The Future of the Arab Nation, Challenges and Options, Center for Arab Unity Studies, I, Beirut, 1988.
24. Mohamed EzzatDarwaza, The Origins of the Modern Arab Movement, Part I, Part I, II, Modern Library, Beirut, Sidon, 1971.

25. Mohamed Nour El-Din, Turkish in the Time of Transformation: Concerns of Identity and Conflict of Options, Riyadh Al-Rayes for Books and Publishing, I, Beirut, 1997.
26. Muhammad Nur al-Din (D.), Hijab and Harab .. Kemalism and identity crises in Turkey, first edition, Dar al-Rayes Books and Publishing, 2001. 27. Mohamed Nour El-Din (D.), The Turkish Role Towards the Arab Ocean, http://www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=17984 –
28. Haitham Al-Kilani, Turkey and the Arabs: A Study in Arab-Turkish Relations, 1, Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1996.